

الجوانب الخفية في العلاقات التونسية المغربية مع الثورة الجزائرية

د. معمر العايب

جامعة تلمسان - قسم التاريخ

يعالج هذا المقال موضوع الأثر السلبي لاتفاقيات الاستقلال الداخلي الذي وقعته كل من تونس والمغرب مع الحكومة الفرنسية عام 1956، وكما هو معلوم أن اتفاقيات الاستقلال الخاصة بتونس والمغرب، نصت على أن تحتفظ فرنسا لنفسها بسيادة وتسيير الشؤون الدفاعية العسكرية وتسيير أيضا الشؤون الخارجية لكلا البلدين.

بمعنى آخر أن الاستقلال الممنوح لتونس والمغرب كان استقلالا ناقصا وشكليا مما أعاق الحكومتين التونسية والمغربية في حق التصرف في مقدراتهما الدفاعية والدبلوماسية ولم يتح لهما التعبير عن مواقفهم تجاه مختلف القضايا الدولية بكل حرية.

ومن أبرز القضايا التي شغلت بال القادة في تونس والمغرب، خلال هذه الفترة هي القضية الجزائرية، وما تركته من تداعيات إقليمية ودولية، والتي وجدت الدعم والتأييد من الشعبين الشقيقين، الذي أخرج الحكومتين التونسية والمغربية في إبداء مواقف واضحة وإيجابية تجاه القضية الجزائرية.

في هذا المقال نحاول تسليط الضوء على بعض الجوانب التي لا زالت غامضة في طبيعة العلاقات التونسية المغربية مع الثورة الجزائرية (1956-1958).

1- الأثر السلمي لاتفاقيات الاستقلال الداخلي على الوضع السياسي في تونس والمغرب :

إن المتتبع لتطور العلاقات السياسية بين بلدان المغرب العربي (تونس- الجزائر-المغرب)، خلال الفترة التي أعقبت استقلال تونس والمغرب عام 1956، يلاحظ الفتور إن لم نقل الجمود الذي أصابها في تفاعلها مع القضية الجزائرية، بسبب طبيعة اتفاقيات الاستقلال المبرمة مع فرنسا، وفق شروط وضعتها فرنسا مسبقا ولعلها أبرزها تولى فرنسا تسيير الشؤون الخارجية والدفاع في كلا البلدين، زيادة على استمرار نفوذ الكوادر الفرنسية التقنية والعلمية داخل دواليب الجهاز التنفيذي في القطرين، ويضاف إلى هذا كله أبقّت فرنسا على أهم قواعدها العسكرية في تونس والمغرب، خصوصا على طول الحدود المتاخمة للأراضي الجزائرية بهدف مراقبة تحركات جيش التحرير الوطني.¹

وتعود أسباب هذا الفتور في علاقات تونس والمغرب مع القضية الجزائرية والتفاعل معها ايجابيا خلال سنوات 1954-1958، إلى تأزم الوضع السياسي الداخلي في كلا البلدين جراء رفع فرنسا لإعاناتها الاقتصادية والمالية، ومحاولة استعمالها كأداة ضغط على النظامين التونسي والمغربي، حتى لا يبديان أي استعداد لدعم الثورة الجزائرية، خصوصا مع بروز معارضة سياسية للنظامين الحاكمين آنذاك، ففي تونس ظهر "صالح بن يوسف" كمعارض لنظام بورقيبة وللاتفاقيات التي أبرمها مع فرنسا.²

أما في المغرب الأقصى فإن المعارضة السياسية لم تبرز بوضوح إلا بعد السنة التي أعقبت الاستقلال، وإن كانت في حقيقة الأمر معارضة بين رغبات سياسية أكثر منها حزبية باعتبار أن حزب الاستقلال كان هو صاحب النفوذ السياسي في المغرب الأقصى، فأبرز مشكل سياسي واجهه المغرب الأقصى هو ظهور الخلاف حول مصير جيش التحرير المغربي، الذي أصبح يزعم القصر الملكي كقوة موازية للجيش النظامي، لذا اتجهت إرادة القصر إلى دمج جيش التحرير المغربي في الجيش النظامي، وفي نفس الاتجاه دعمت فرنسا جهود القصر لتهديم أركان جيش التحرير المغربي³.

بناء على هذه المعطيات فإن النظامين التونسي والمغربي، عكفا على معالجة مشاكلهما الداخلية التي فرضت عليهم عدم فتح جبهات خارجية، قد تنتج عنها أزمات سياسية عديدة حيث غدت أي علاقة مع الثورة الجزائرية مصدر قلق وتوتر بالنسبة للنظامين الحاكمين في القطرين، وكان التعامل مع الثورة التحريرية يطبعه الحذر الزائد، بالرغم من ضغط التضامن والمساندة الشعبية للشعبين التونسي والمغربي الشقيقين.

لكن مع تطور الأحداث في الجزائر واتساع رقعة الثورة وامتدادها في كل أرجاء الجزائر، بعد مؤتمر الصومام 1956، وبداية تأثيرها على مسار السياسة الفرنسية في منطقة المغرب العربي، وتداعياتها على أوضاع فرنسا الداخلية، مما نتج عنها تدهور علاقات فرنسا مع تونس والمغرب الأقصى، بسبب استمرار فرنسا في انتهاك السيادة الترابية لتونس والمغرب والتدخل بصفة مباشرة في

أوضاعهما الداخلية، رغم ما نصت عليه اتفاقيات الاستقلال الموقعة مع الدولتين الداعية إلى "التكافل المتبادل"، الذي لم يحدث إطلاقاً وإن حدث ففي مجالات ضيقة لصالح الرعايا الفرنسيين أو لحماية مصالح فرنسا من خطر القوات المناهضة للتواجد الفرنسي في البلدين.

إن توتر العلاقات التونسية الفرنسية و المغربية الفرنسية، ساعدت الدولتين الناشئتين في تحديد مسار خط توجهاتهما الخارجية، حيث بدا واضحاً الميل باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لربط العلاقات معها وطلب القروض المالية منها لتسيير شؤونهما وتغطية النفقات الداخلية وصرف أجور الموظفين، بعدما تخلت فرنسا عن هذه المهمة التي استغلتها للضغط على الأنظمة الحاكمة منذ البداية، وهذا حتى لا تبدي أي مواقف داعمة للثورة الجزائرية⁴، ومنذ هذه الفترة أصبح التدخل الأمريكي في المغرب العربي ظاهراً للعيان⁵ خصوصاً بعدما أصبحت تقدم مساعدات مالية للدولتين، وفي الوقت ذاته فإنها استغلت تأزم علاقات البلدين مع فرنسا، لتسد الفراغ في المنطقة من جهة ومواجهة المد الشيوعي من جهة أخرى⁶.

إن توجه تونس والمغرب نحو الإدارة الأمريكية قد أوجد متنفساً جديداً للبلدين، في إعادة ترتيب أوضاعهما الداخلية وفق ما تقتضيه مصالحهما الحيوية ومحاولة تجسيد طموح ورغبة الشعوب في التفاعل الإيجابي مع الثورة الجزائرية، والتي أصبحت تأثر بشكل مباشر في تونس كما في المغرب خاصة بعد ازدياد الدعم العربي لها وخاصة مع الحكومة المصرية، التي أيدت الثورة الجزائرية بصورة

مباشرة منذ اندلاعها⁷، هذا الوضع جعل أنظمة الحكم في تونس والمغرب تترجع من الحكومة المصرية، لاهتمامها المتزايد بالقضية الجزائرية فأبدت تونس والمغرب في الكثير من المناسبات مخاوفهما من الطموحات المصرية، في احتواء الثورة الجزائرية وتوجيهها حسب الإيديولوجية الثورية المعادية للأنظمة الملكية الرجعية والحزبية الليبرالية ذات التوجهات التغريبية⁸.

ومما زاد في حدة هذه المخاوف هو احتضان مصر في هذه المرحلة لزعماء المعارضة التونسية والمغربية أمثال صالح بن يوسف وعبد الكريم الخطابي، ضف إلى ذلك أن المغرب الأقصى منذ سنة 1956 أصبح يواجه بصفة غير مباشرة تيارا أكثر تقدمية داخل حزب الاستقلال، ومثل هذا التيار السياسي اليساري "المهدي بن بركة" الذي خلق للنظام المغربي عدة مشاكل سياسية معادية للتيار المحافظ داخل حزب الاستقلال ودخل في مواجهة سياسية مع علال الفاسي أحد أعمدة حزب الاستقلال⁹.

1-1. الوضع السياسي في المغرب الأقصى :

عند الحديث عن المغرب الأقصى عقب استقلاله عام 1956، يمكن التطرق إلى المشاكل التي واجهها النظام الملكي آنذاك وهنا يمكن الإشارة إلى الخلاف الذي برز حول مصير جيش التحرير المغربي¹⁰، الذي قاد المقاومة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي، فالقصر الملكي أصبح يعتبر بقاء جيش التحرير المغربي تهديدا للنظام الملكي وأمرًا يتنافى مع السلطات الملكية المطلقة في حد ذاته، لذا بدأ الملك محمد الخامس في العمل من أجل دمج جيش التحرير المغربي مع الجيش

النظامي، الذي بدأ في تكوينه مستعينا بالضباط الفرنسيين المرتبطين معه، في هذا المجال باتفاق يسمح لهم الإشراف على المنظومة الدفاعية المغربية وإعادة تنظيمها وهيكلتها وفق نسخ الجيوش العصرية¹¹.

ومن تداعيات دمج جيش التحرير المغربي في الجيش النظامي¹²، ظهور صراع داخل الطبقة السياسية وبين الزعامات السياسية المغربية، حيث تباينت مواقفهم وبرزت مواقف راديكالية لبعض الأعضاء في حزب الاستقلال من دعاة تصفية الاستعمار ومواصلة العمل المسلح الموحد من أجل تحقيق وتعميم الثورة في كامل المغرب العربي، ومن المعارضين لفكرة الدمج الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي كان يساند فكرة تقوية جيش التحرير المغربي والاحتفاظ بهيئته، وكان يرفض رفضا قاطعا تسريح أو حل جيش التحرير أو دمجها في القوات المسلحة الملكية، قبل أن تنتهي بصفة نهائية المفاوضات بين دول المغرب العربي وفرنسا، واعتبر الخطابي أن جيش التحرير المغربي الذي أنشأه مكتب المغرب العربي بالقاهرة، انطلاقا من الفكرة التي قام من أجلها، إذ أنه لا يستعمل لإغاثة المغرب أو تونس لوحدها بل يستعمل أيضا لإغاثة الجزائر وتحريرها¹³.

أما الموقف الثاني فقد تبناه علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال الذي كان لا يزال متواجدا بالقاهرة، والذي رد على تصريحات عبد الكريم الخطابي قائلا: «... بأن كل واحد له الحرية في اختيار الطريق التي تناسبه ثم أن موقف عبد الكريم لا يتناسب والحالة هذه...»¹⁴، ومن جهة أخرى حاول علال الفاسي تبرير إجراء الدمج حيث صرح: "... بأن جيش التحرير سوف لن يندثر

وأن محمد الخامس لم يطالب أبدا بتوقيف المعارك، وما حدث أن جيش التحرير سيبقى خاضعا لأوامر السلطان..» وقد أيد تصريح علال الفاسي رفيقه الزعيم السياسي لشمال المغرب عبد الخالق الطريس أحد رفقاءه في القاهرة¹⁵، إن الخلاف حول مصير جيش تحرير المغربي بين علال الفاسي وبين عبد الكريم الخطابي، كان له أثر عميق على عناصر المقاومة وجيش التحرير خصوصا عند قرب نهاية مأموريتهم، وأدى هذا الخلاف إلى الانفصال النهائي ما بين الزعيمين المغربيين.¹⁶

في خضم الصراع الحاصل بين قادة الحركة الوطنية المغربية حول مصير دمج جيش التحرير المغربي فإن الحكومة الفرنسية أبدت هي الأخرى مخاوفها تجاه جيش التحرير المغربي، وقد عبر عن هذه التخوفات السيد "آلان سافاري" (Alain Savary)¹⁷، كاتب الدولة المكلف بالشؤون المغربية التونسية بحكومة "غي موليه" حيث صرح: «..أن جيش التحرير يضع على المغرب رهائن..»، وأعلن بأن الميزانية الفرنسية ستساهم في تمويل إنشاء الجيش الملكي وتأطيره ببعض الضباط الفرنسيين لمحو جيش التحرير أو إدماجه، وحول نفس الموضوع صرح الجنرال الفرنسي "دسنوفال" الحاكم للمنطقة الرابعة للمشاة الماكثة بإقليم وجدة على الحدود المغربية الجزائرية قائلا: «..بأن جيش التحرير المغربي فقد أصبح القاعدة الخلفية للثورة المنظمة في الجزائر..»¹⁸، ونتيجة للمخاوف الفرنسية فإن السلطات الفرنسية الاستعمارية أسرع في العمل على دمج وأزالت جيش التحرير المغربي من الخريطة المغربية، وسخرت لهذه العملية كل الوسائل والإمكانات، وهو ما تم فعلا حيث ساهم الضباط الفرنسيين في تأسيس الجيش

النظامي المغربي، ففي برقية موجهة في بداية ديسمبر 1955 إلى تونس والرباط من طرف الجنرال بليوت "Billotte" قائد الأركان العامة "للقوات المسلحة الفرنسية: .. يطلب فيها إعداد دراسات تمهيدية لتحقيق بعض المشاريع (...) وطلب كذلك إجراء دراسة المشاكل التي هي مطروحة حول مسألة تأسيس جيش وطني في تونس والمغرب، المسألة طرحت على الجنرالات والقيادات العليا للجيش البرية...".¹⁹

هذه البرقية تعتبر بمثابة الدليل الواضح على مدى قوة تأثير فرنسا في عملية تأسيس الجيوش النظامية التونسية والمغربية، لم يكد المغرب الأقصى ينهي معالجة مسألة دمج جيش التحرير المغربي في الجيش النظامي، حتى بدأت تظهر أزمة حكومية في الأفق تعود أسبابها إلى الصراع الذي كان داخل حزب الاستقلال المهيمن على أهم الحقائق الوزارية، مما أدى إلى سقوط حكومة البكاي وتشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد بلافريج، وبالرغم من التغيير الحكومي فإن الجناح اليساري داخل حزب الاستقلال واصل انتقاداته لنظام الملكي، لأن الملك احتفظ لنفسه بقيادة الجيش وتألفت نواة هذا الجناح من المهدي بن بركة وعبد الله بن إبراهيم وبوعبيد وزير الاقتصاد، والمحجوب بن الصديق زعيم الحركة النقابية وحاول هذا الجناح إزاحة عدد من الزعماء عن قيادة الحزب، وفي طليعتهم علال الفاسي زعيم الحزب وأحمد بلافريج.²⁰

لقد تواصل الصراع داخل حزب الاستقلال بين الجناح اليساري بزعامة المهدي بن بركة الذي صرح قائلاً: «ينبغي أن يتكون لدى جميع العاملين

الشعور بالحاجة إلى تنظيم انقلاب داخل الحزب لأن هذا الشعور سيجعلنا ندرك بأننا في طريق تحقيق هذا الانقلاب..²¹، وجناح محافظ بزعامة علال الفاسي ومن نتائج هذا الصراع انشق المهدي بن بركة عن الحزب، وأسس حزبه الجديد في 29 أكتوبر سنة 1959 باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية²².

أما على مستوى علاقات المغرب الخارجية فان اتفاقيات الاستقلال المبرمة مع فرنسا²³، حولت لهذه الأخيرة كما سبق ذكره تسيير شؤون المغرب الخارجية، فعلى الرغم من أن حكومة البكاي الأولى، أعلنت فور تأليفها انتهاجها سياسة الحياد وعدم الانحياز²⁴، لكن التصريحات الدعائية شيء والواقع أمر آخر، لذلك لا يمكن التحدث عن سياسة خارجية مغربية مستقلة، في السنوات الأولى من الاستقلال إلا بشيء من التجاوز، ذلك أنه كان على الحكومة المغربية، أن تمر بمرحلة انتقالية شاقة قبل أن تملك حرية التصرف في قراراتها الخارجية، والدليل على ذلك تأخر التحاق المغرب بالجامعة العربية أكثر من عامين رغم مشاركة حزب الاستقلال في السلطة وما عرف به من تحمسه للفكرة العربية.²⁵

ونتيجة لهذا الوضع انتظر المغرب الأقصى أكثر من ثلاثة سنوات ليربط علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والصين²⁶، الملاحظ أن هذه الوضعية لم تدم طويلا حتى أصبحت العلاقات المغربية الفرنسية تتجه نحو التأزم، بفعل تداعيات الثورة الجزائرية على كامل منطقة المغرب العربي، خاصة بعد عملية اختطاف قادة الثورة الجزائرية²⁷، وهم في اتجاه تونس عبر الخطوط الملكية المغربية

للمشاركة في قمة مغربية لبحث حل تفاوضي للقضية الجزائرية²⁸، انجر عن هذا الحادث تدهور الأوضاع في المغرب، حيث انتفض الشعب المغربي ضد هذه القرصنة الجوية واعتبرتها اعتداء على السيادة الوطنية للمغرب، فراح الغضب الشعبي يهاجم ممتلكات الفرنسيين وقام بعدة اغتيالات ضد الفرنسيين خاصة في منطقة مكناس، هذه الحوادث زادت من تعميق الهوة بين المغرب الأقصى وفرنسا، مما أدى بهذه الأخيرة إلى تجميد مساعداتها المالية الموجهة إلى المغرب، الأمر الذي دفع النظام المغربي يبحث عن مصادر مالية أخرى لتعويض ما كانت تقدمه فرنسا، وكان المخرج من هذه الأزمة هو التوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لطلب إعانة مالية منها لدفع أجور الموظفين، حيث بلغت الإعانات الأمريكية للمغرب سنة 1957 حوالي 20 مليون دولار لترتفع في العام الموالي 1959 إلى حوالي 40 مليون دولار²⁹.

1-ب. الوضع السياسي في تونس :

أما الوضع في تونس فإنه لم يختلف عن المغرب الأقصى وكان أكثر تعقيدا، فتونس بعد توقيع اتفاقيات الاستقلال، شهدت ظهور المعارضة السياسية وكان بروزها واضحا أثناء انطلاق المفاوضات التونسية الفرنسية، ويمكن القول أنها ظهرت قبل ذلك بالنظر لطبيعة التشكيلة التي كان يتكون منها حزب الدستور الجديد، الذي كان منقسما إلى جناحين متصارعين، أحدهما يمثل الاتجاه الاستقلالي المناادي بالاستقلال التام ووحدة الكفاح في المغرب العربي، ويمثله "صالح بن يوسف" الأمين العام للحزب³⁰، والثاني هو الجناح الذي قبل

بالمفاوضات واتفاقيات 3 جوان 1955 ويمثله "الحبيب بورقيبة" رئيس الحزب³¹، والملاحظ أنه مع بداية المفاوضات طلبت الحكومة الفرنسية، من قيادة حزب الدستور الجديد أن يوجه تعليماته إلى الثوار بأن يسلموا أسلحتهم إلى السلطات الفرنسية فوافقت قيادة الحزب على ذلك وأرسل مندوبين عنه للاتصال بالثوار لإقناعهم بالطرح الفرنسي، وفعلا استطاع الحزب إقناع جزء كبير من الثوار بتسليم أسلحتهم والعودة إلى الحياة المدنية، هذا العمل الذي قام به حزب الدستور الجديد، اعتبره صالح بن يوسف تنازلا يجعل تونس تفاوض من موقع ضعف، ومن جهة أخرى فالاتفاقية التي تم التوصل إليها تعطي لفرنسا وحدها الحق في التصرف في مجال تسيير الشؤون الخارجية والدفاع التونسية، وهذا يعني قبول تونس الدخول في الاتحاد الفرنسي³²، هذا ما رفضه الصالح بن يوسف حيث عارض بنود الاتفاقية وصرح قائلا: «...إن الشعب العربي في تونس يرفض المعاهدة التي وقعتها تونس مع فرنسا، وأن الحزب المتكلم باسم الشعب التونسي العربي، لم يقبل الحكم الذاتي كخطوة نحو الاستقلال التام، ولذلك فهو يرفض أي اتفاق يقر الوضع»³³.

ليس صالح بن يوسف الوحيد الذي عارض اتفاقيات الاستقلال الموقعة مع فرنسا، بل هناك أيضا السيد الطاهر الأسود³⁴، قائد جيش التحرير التونسي والمعروف بقائد المجاهدين في تونس، الذي كانت له قناعة بالمبادئ الراسخة حول وحدة المصير بين قضية التحرر التونسية وقضية الجزائر والمغرب الأقصى وكامل الوطن العربي، وفائه لهذه الفكرة دفعه إلى القيام بعمليات عسكرية ضد

القوات الفرنسية بالجزائر بمنطقة سوق أهراس، والسفر إلى الجمهورية المصرية لجمع الأموال والأسلحة بهدف دعم المعارضة للاتفاقيات التونسية الفرنسية³⁵. بعد عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس عقب توقيع الاتفاقية جوان 1955، حيث وجد الطرف المناسب في تنفيذ بنود اتفاقية الاستقلال الموقعة مع فرنسا، مستغلا في ذلك فرصة غياب صالح بن يوسف أهم معارض للاتفاقية، الذي كان يترأس وفدا مشاركا في مؤتمر باندونغ، حيث استطاع الحبيب بورقيبة مدعوما من السلطات الفرنسية أن يواجه قوة التيار الثوري، وحين عودة الصالح بن يوسف إلى تونس، حاول رئيس الحزب الحبيب بورقيبة إقناعه بالعدول عن معارضته للاتفاقية، وعقد معه عدة اجتماعات لهذا الغرض، وأكد الرئيس الحبيب بورقيبة، لصالح بن يوسف أنه قد اتفق مع المقيم الفرنسي "سيدو" على أن استقالة حكومة "الطاهر بن عمار" فورا، ويكلف صالح بن يوسف بتشكيل الحكومة الجديدة، مقابل أن يكف عن معارضة الاتفاقية، إلا أن صالح بن يوسف رفض هذا العرض، وأبلغ بورقيبة قائلا: «أن هذه الاتفاقيات مضرة بمصلحة الوطن العليا وبقضية تحرير المغرب العربي ووحدته...»³⁶. بعد فشل محاولات بورقيبة في إقناع صالح بن يوسف بقبول الاتفاقية، سارع بورقيبة كعادته وبمباركة من فرنسا إلى فصل صالح بن يوسف من الأمانة العامة للحزب ومن عضوية المكتب السياسي، وأثناء انعقاد مؤتمر حزب الدستور الجديد في نوفمبر 1955 بمدينة صفاقس، صرح قائلا: «بأنه لا يمكن أن يتسامح مع صالح بن يوسف ولا حتى مع جمال عبد الناصر»³⁷، وكرد فعل على هذا

الإجراء فإن أنصار صالح بن يوسف في الحزب، أخذوا في تشكيل حركة ضغط على الاستعمار والحكومة التونسية، وانضم قسم من جيش التحرير بقيادة "الطاهر الأسود" إلى المعارضين للاتفاقية، وعادوا إلى معقلهم في الجبال مرة أخرى، حيث وجهوا نداء إلى الشعب التونسي جاء فيه مايلي: «.. تعلم القيادة العامة للجيش الوطني التونسي أنها كونت على بركة الله جيش التحرير الوطني التونسي، ومهمته تطهير البلاد من الاستعمار وأذنا به وتوحيد النضال مع جيش التحرير الجزائري والمراكشي..»³⁸ عقب هذا النداء الرفض للمشاريع الفرنسية أصدر بورقيبة قرارا إلى السلطات التونسية، لإلقاء القبض على صالح بن يوسف، الذي فر والتحق بطرابلس ليقود المعارضة ضد النظام التونسي البورقيي، وأثناء هذه الفترة كان لثورة 23 يوليو في مصر وتبنيها لقضية تحرير المغرب العربي ووحدته، أثر كبير في نفوس الوطنيين وأصبحت مصر والرئيس عبد الناصر نقطة استقطاب كبيرة للثوريين العرب³⁹.

حينها تأكدت فرنسا من تصاعد تيار القومية العربية في منطقة المغرب العربي، واقتنعت بأنها إذا لم تمنح الاستقلال لتونس والمغرب الأقصى، فإن هذا التيار المدعوم من جمال عبد الناصر سوف يتغلب على التيار المتفرنس في تونس والمغرب، وبذلك تخسر نفوذها الثقافي والاقتصادي في المنطقة المغاربية، لذلك سارعت حكومة "غني موليه" الفرنسية، إلى منح الاستقلال إلى تونس (بموجب برتوكول 20 مارس عام 1956) في نطاق التكافل المتبادل مع فرنسا⁴⁰، وراحت تنفذ نفس السياسة التي انتهجتها مع المغرب الأقصى حيث لعبت دورا مهما في

إعادة هيكلة الجيش التونسي سنة 1956، وهو الدور الذي قام به الضباط الفرنسيون في إعادة تشكيل قوات الحماية القديمة، في ثوب جديد يعرف بالجيش الوطني التونسي، فالمديرية العامة للشؤون المغربية والتونسية (الخارجية الفرنسية)، أخذت هذه التحاليل للنظر في إنشاء جيش وطني تونسي يوضع تحت سلطة القيادة العامة للقوات المسلحة، أو بالأحرى تأسيس جيش مشترك داخل المجموعة الفرنسية التونسية للدفاع، وكان ذلك من أهم المبادئ الأساسية لاتفاقية باريس التي منحت لتونس الاستقلال عام 1956⁴¹.

أما على مستوى علاقات تونس الخارجية، فإن المعارضة التونسية ممثلة في صالح بن يوسف، واستقرارها بالخارج وتحديدًا في مصر، وارتباط تونس في مجال علاقاتها الخارجية بفرنسا جعلها مكبلة الأيدي، ولا تخرج عن فلك ما ترسمه الإدارة الفرنسية في باريس⁴²، خصوصًا إذا تعلق الأمر بموضوعات ذات صلة بالقضايا المرتبطة بالمغرب العربي والقضية الجزائرية، وبخصوص علاقات تونس الخارجية مع البلاد العربية وخاصة مع مصر، فقد بدأت تتأثر بما كان يجري من أحداث داخل تونس نفسها، لتصل إلى درجة الانسداد، بعد قدوم مصر على احتضان المعارضة التونسية وتقديم المساندة لها في صراعها مع النظام البورقيي⁴³. إن طبيعة تكوين الرئيس الحبيب بورقيبة، الذي لم يقتنع بفكرة الوحدة العربية رغم تواجده ضمن قيادة مكتب المغرب العربي (1947-1949)، ومنذ مغادرته القاهرة باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لترويج للمسألة التونسية بدأ يتخلى عن فكرة العمل العربي المشترك وعن المشرق العربي، وأصبح ينادي

بفكرة المغرب الكبير، والذي يعني حسب رأيه عدم التخلي عن الكيانات السياسية الأربعة الواقعة بشمال إفريقيا، وهذا يدل على أن منطلق الحبيب بورقيبة كان إقليمي أكثر منه مغاربي⁴⁴، وهذا ما انعكس على مواقفه من القضايا العربية، فإنه لاقى معارضة شديدة من البلدان العربية، التي كانت كثيرا ما تتهمه بالولاء للغرب، وهذا أدى إلى عدم استقرار علاقات بلاده في معظم الأوقات مع البلدان العربية، ووصل به الأمر إلى تخليه عن مشاركة بلاده في أشغال الجامعة العربية، خاصة بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا حيث ازدادت حدة توتر العلاقات التونسية المصرية⁴⁵.

وإذا أردنا مراجعة العلاقات التونسية الفرنسية خلال هذه الفترة، نلاحظ أنها عرفت الاستقرار والهدوء بعد الاستقلال (1954-1958)، لكون الحكومة التونسية قد ارتبطت مع فرنسا باتفاقيات حولت لها تسيير شؤونها الخارجية، لكن ما لبثت هذه العلاقات أن عرفت التغير منذ عام 1957، نظرا لظهور عوامل مستجدة دولية طرأت في مجال الثنائية القطبية الحرب الباردة وتأثيراتها على رسم معالم العلاقات الدولية، ومنها تحول موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الجزائرية وبداية التعاطي معها إيجابيا، وفي نفس الوقت أيضا غيرت الإدارة الأمريكية من خط سياستها في شمال أفريقيا وأيضا في تعاملها مع القضية الجزائرية⁴⁶.

بالإضافة إلى اتساع رقعة الثورة الجزائرية وتطورها بعد مؤتمر الصومام 1956، وامتدادها إلى الأراضي التونسية والمغربية كقواعد خلفية لجيش التحرير الوطني، العامل الذي أثر على العلاقات التونسية الفرنسية، تأثيرا مباشرا بسبب

فتح الأراضي التونسية أمام فرق جيش التحرير الوطني، مما أدى بفرنسا إلى الضغط على تونس وقطع معوناتها المالية عليها، وفسخ الاتحاد الجمركي القائم بين البلدين، وامتناع الحكومة الفرنسية عن تقديم أي نوع من أنواع الأسلحة إلى تونس، بما في ذلك الأسلحة الخاصة بالشرطة⁴⁷.

لقد ازدادت العلاقات بين تونس وفرنسا تأزما خصوصا، بعدم قيام سلاح الجو الفرنسي بالجزائر بقصف المدنيين في قرية ساقية سيدي يوسف خلال شهر فيفري 1958⁴⁸، بحجة ملاحقة فرق جيش التحرير الوطني في الأراضي التونسية، وكان رد فعل السلطات التونسية أن قامت بطرد خمسة قناصل فرنسيين من أهم المدن التونسية، وبضرب حصار على الثكنات العسكرية الفرنسية بتونس، وأصبح النظام التونسي، منذ هذه الفترة يطرح بإلحاح موضوع تصفية القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة بالأراضي التونسية⁴⁹. إن تسارع الأحداث عقب أزمة ساقية سيدي يوسف التي زادت في تأزيم العلاقات بين تونس وفرنسا مما استدعى تدخل مجلس الأمن الذي قرر إرسال وفد إنجليزي-أمريكي، برئاسة السيدان (ميرفي Murphy) و(بيلي Beely) لإعادة العلاقات بين فرنسا وتونس إلى سابق عهدها⁵⁰، وتم تسوية الأزمة بين البلدين بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم في مايو 1958، الذي أنهى الأزمة وفق مقترحات التسوية المقدمة من طرف أصحاب المساعي-الأمريكان والإنجليز⁵¹. والملفت للنظر أن تونس هي الأخرى ستقتدي بالمغرب الأقصى في طلب المعونة المالية من الإدارة الأمريكية وبدرجة أقل من بريطانيا، بعد أن تخلت فرنسا عن

إعانة تونس بالمال والسلاح إثر توتر العلاقات بينهما وصلت هذه المعونات إلى تونس عام 1957، عندما منحت بريطانيا وأمريكا الأسلحة لتونس⁵²، هذا العمل أحدث أزمة في العلاقات بين دول أعضاء الحلف الأطلسي، وبادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبرير موقفها أمام فرنسا بأنه يهدف إلى منع تونس من التحول إلى استيراد الأسلحة من الكتلة الشرقية، وبالتالي فقدان صديق معروف بحبه للغرب، كما حدث في بعض البلدان العربية الأخرى⁵³.

قد كانت أمريكا وبريطانيا إلى وقت قريب تدعم فرنسا في مواجهة الثورة الجزائرية، عن طريق الحلف الأطلسي بطرق مباشرة وغير مباشرة، وتمثل هذا الدعم في المساعدات العسكرية والدعم الدبلوماسي في جلسات مجلس الأمن بالأمم المتحدة، فمن خلال هذا التغيير المفاجئ للعلاقات التونسية الفرنسية، تبين أن تونس منذ هذه الفترة أصبحت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية دولة مهمة اعتبرتها جبهة أمامية ضد الشيوعية، وأن الحبيب بورقيبة هو النموذج الذي يحقق مطامح المشروع الأمريكي في المغرب العربي بل في العالم الثالث أيضا⁵⁴، إن التوجه الجديد للسياسة الخارجية التونسية جعل النظام البورقيبي، يتحرر تدريجيا من فرنسا وضغوطاتها، وكان الظرف مناسباً: (...فتهاطلت على تونس المعونة الأمريكية خاصة بين سنتين 1957-1961، حيث بلغ مجموع ما قيمته 239.2 مليون دينار، منها حوالي 80% في شكل هبات و20% في شكل قروض، وللدلالة على أهمية هذه التمويلات فقد مثلت 47% من جملة الاستثمار الخام الإجمالي في الفترة المتراوحة بين 1957-1961..⁵⁵).

الملاحظ أن ابتعاد النظام التونسي عن فرنسا، جعله يظهر بعض المواقف الإيجابية اتجاه القضية الجزائرية، خاصة بعدما أصبحت له علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي راجعت هي الأخرى سياستها برمتها في شمال إفريقيا، عقب الآثار السلبية التي ترتبت عليها إزاء مواقفها المساندة والداعمة للسياسة الفرنسية من القضية الجزائرية، هذه التغيرات تزيد بروزا بعد أزمة ساقية سيدي يوسف سنة 1958، ومن هذه المواقف التي أبداه النظام التونسي، ومطالبته بتصفية القواعد العسكرية المتواجدة على أراضيه وإيجاد حل للقضية الجزائرية.⁵⁶

الهوامش

1. Hartmut Elsenhans, La Guerre D'algerie (1954-1962), La transition d'une france a une autre, Le passage de la iv a la v republique, Publisud, 1999, P 468- 469
2. الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص 129-130.
3. عبد الرحيم الوردغي، الخفايا السرية في المغرب المستقل 1956-1961، طبعة جديدة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب (بدون تاريخ نشر)، ص 37.
4. عبد الرحيم الوردغي، مرجع سابق، ص 37.
5. Op.cit, pp 110-111. Hartmut elsenhans,
6. كانت حكومة غي موليه الاشتراكية تهدف من وراء تحمسها لضرب مصر إلى ضرب الثورة الجزائرية والاحتفاظ بالجزائر كما صرح بذلك رئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1957، أمام البرلمان الفرنسي حيث قال: "إن رأس الثورة الجزائرية هو مصر، فيضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها". أنظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، ط2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1988، ص.ص 225، وكذلك: HARTMUT ELSENHANS, OP.CIT, P 125-132
7. محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع 1954-1962، ترجمة كميل قيصر داغر، الطبعة الأولى، الناشرات مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983، ص 176.
8. نفسه، ص 176.
9. عبد الرحيم الوردغي، مرجع سابق، ص 19.
10. تم الإعلان عن تأسيس هذا الجيش بالقاهرة يوم 4 أكتوبر 1955، بعد إعلان حركة المقاومة المراكشية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، بلجنة تحرير المغرب العربي عن تكوين قيادة موحدة للحركتين تتولى الإشراف على حركة التحرير القائمة في كلا القطرين، والتي سينطوي جميع أفرادها في جيش يسمى "جيش تحرير المغرب العربي". لمزيد من التفصيل أنظر: علال الفاسي، نداء القاهرة، الطبعة الأولى، الرباط، سنة 1959، ص 91.
11. مما جاء في إعلان استقلال المغرب الموقع في بيان مشترك بين فرنسا والمغرب يوم 2 مارس 1956 "أن حكومة الجمهورية الفرنسية تؤكد علنا اعترافها باستقلال المغرب الذي يقتضي إيجاد جيش وسلك

دبلوماسي وستنظم هكذا تعاونهما على أساس من الحرية والمساواة وخاصة فيما يتعلق بشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والمسائل الاقتصادية والثقافية.."، ونص البروتوكول المرفق لهذا البيان في بنده الثاني "أن لصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب أن ينشئ جيشا وطنيا وتقدم مساعدتها للمغرب لإنشاء هذا الجيش يبقى وضع الجيش الفرنسي في المغرب على حاله أثناء المرحلة الانتقالية". للمزيد من التفاصيل أنظر: روم لاندو، تاريخ المغرب، مصدر سابق، ص 535-536، أنظر كذلك:

Roger le tourneau, evolution politique de l'afrique du nord musulmane (1920-1961), librairie armand colin, 1962, p 249.

¹² أسند الملك محمد الخامس مهمة تنظيم وتأسيس الجيش الملكي إلى ابنه الأمير الحسن الذي استعان بالضباط الفرنسيين في تشكيل هذا الجيش. لمزيد من التفاصيل حول دور الأمير الحسن في تأسيس هذا الجيش أنظر: روم لاندو، الحسن الثاني ملك المغرب، تعريب ينحمان الراودي، المطبعة الملكية، الرباط، 1969، ص 62.

¹³ عبد الرحيم الوردغي، المرجع السابق، ص 19.

¹⁴ نفسه، ص 19.

¹⁵ نفسه، ص 20.

¹⁶ نفسه، ص 20.

¹⁷ للمزيد من المعلومات حول الفترة التي كان آلان سافاري (Alain Savary) كاتب للدولة المكلف بالشؤون المغربية التونسية بحكومة "غي موليه"، أنظر :

- Jean Barale, la constitution de la iv e republique a l'epronve de la guerre, librairie genrale de droit, paris 1964, p 272.

¹⁸ نفسه، ص.ص 20-21.

¹⁹ General Bruno, clraix (cr) : la france et la reconstitution de l'armee tunisienne en 1956, in reveue d'histoire deplomatique, n° ¼ editions a pedone 1996, p 284.

²⁰ روم لاندو: مراكش بعد الاستقلال، ترجمة خيرى حماد، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت لبنان، ماي 1961، ص.ص 35-37.

²¹ مصطفى العلوي: المهدي بن بركة للحقيقة والتاريخ، الطبعة الأولى، منشورات دار الأفاق الجديدة، 1984، ص 29.

22. حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (U.N.F.P) Umon National Des Forces Populaires أهم وأوسع حزب سياسي تقدمي في المغرب غداة الاستقلال، تأسس بعد انشقاق العناصر اليسارية وإعلانها في 25 يناير سنة 1959، عن تأسيس حزب سياسي مستقل جديد باسم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. للمزيد من التفصيل عن هذا الحزب أنظر: موسوعة السياسة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 276.
23. للمزيد من التفاصيل حول بنود هذه الاتفاقية أنظر نص الاتفاق الموقع بين فرنسا والمغرب يوم 28 مايو 1956 حول التمثيل الدبلوماسي الفرنسي المغربي في روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، مرجع سابق، ص 537-540.
24. روم لاندو، مراكش بعد الاستقلال، مرجع سابق، ص 39.
25. صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 150.
26. روم لاندو، مرجع نفسه، ص 39.
27. قادة الثورة المختطفين هم: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف، ومصطفى لأشرف، وكانوا حينها بالمغرب في زيارة رسمية إلى جلالة الملك محمد الخامس قبل توجيههم إلى تونس للمشاركة في قمة تونس إلى جانب الحبيب بورقيبة والملك محمد الخامس إلا أن سلاح الجو الفرنسي بإيعاز من المخابرات الفرنسية قامت بتحويل اتجاه الطائرة المغربية إلى الجزائر وبالتالي استطاعت اختطاف قادة الثورة. لمزيد من التفاصيل أنظر: محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق 1965، ص 244.
28. محمد البجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق 1965، ص 244.
29. روم لاندو، مرجع نفسه، ص 40.
30. الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 116.
31. نفسه، ص 114.
32. محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 07.
33. الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 114.

34. الطاهر الأسود: ولد بريف الحامة سنة 1910، نشط في صفوف الحزب التونسي بالحامة، ثم ساند انشقاق 1934، تسليم عدة مسؤوليات في صلب شعبة الحامة من أهمها الإشراف على الشبيبة، شرع في تكوين أولى مجموعات الثورة المسلحة التونسية في 26 جانفي 1952، قام بعدة عمليات عسكرية جريئة في جهة الحامة، عرف بميله إلى الاستقلالية والتمسك بالمبادئ التي قامت عليها الثورة ويرفضه للحلول الوسطى، نشط في معارضة الاتفاقيات عن طريق الاتصال بالثورة المصرية، توقف عن المعارضة لهذه الاتفاقية منذ إعلان الاستقلال التام عام 1956.
- لمزيد من التفصيل أنظر: عدنان المنصر، اليوسفي من خلال المصادر الشفوية، دراسة في الخطاب، الكراسات التونسية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد خاص 170/169، جامعة تونس 1995، ص 89.
35. نفسه، ص. ص 74-89.
36. الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 120.
37. Tahar bel qhodja : les trois decennes bourguiba (temoignage), editions arcanteres, publisud 1998, p 16.
38. الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 129.
39. نفسه، ص 129.
40. Philippe Tripier, Autopsie de la guerre d'algerie, editions, paris 1972, p226.
41. General Bruno Chaix (C.R), Op.Cit, P 279.
42. للمزيد من التفاصيل عن فصول العلاقات التونسية الفرنسية خلال هذه الفترة أنظر: - Maurice Vaisse Et Chantal, Les Relations France - Tunisiennes (Juin 1958-Mars 1962), Revue D'histoire Diplomatique, N° ¼, Editions, Pedome 1996, P341-380
43. الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 130.
44. صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 114.
45. نفسه، ص 115.
46. Hartmut Elsenhans, op.cit, p 110-111.
47. صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 118.
48. حول عمليات القصف أنظر: L'echo D'alger 09/01/1958 - 10/02/1958 - 11/02/1958
49. Tahar Belqhoda, op.cit. P 4.

50. حول بداية المساعي الأمريكية الإنجليزية لتسوية النزاع الفرنسي التونسي إثر عملية قصف قرية

ساقية سيدي يوسف، أنظر: *الجزيرة* 0803 1958، 0803 1958، 0803 1958.

- Jaques Fauver, gallard accepte la discussion immediate des interpellations sur le bombardement de saki, le monde, n° 4061, le 12.02.1958, p 1-2-3.

51. Irwin Wall, « les etats. Unis la grand bretagne et laffaire de saki sidi youssef », revue d4histoire diplomatique, n° 3 / 4 ed. A pedone, 1996, p 307.

52. philippe Tripier, op.cit, p 227.

53. صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 119.

54. Irwin Wall, op. Cit, p 309

55. عدنان المنصر، الخلافات الحزبية النقاوية في تونس المستقلة، صراع قيادات أم صراع برامج ؟،

الكراسات التونسية مجلة العلوم الإنسانية، العدد 164، الثلاثة أشهر الثانية جامعة تونس لسنة 1993،

ص 11-16.

56. Roger Le Tourneau, op.cit, p 159.